INTERNATIONAL REVIEW of the Red Cross

دعوة لتقديم مقالات: حماية البيئة في النزاع المسلح: الإطار القانوني والسياساتي في المستقبل

البيئة والحرب

تواجه البيئة في كوكبنا أزمة ثلاثية تتمثل في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي - وهذه الأزمة تتفاقم بفعل الحرب. ومع ذلك، فلئن كانت هذه الأزمات الملحة جديدة، فإن الأضرار البيئية التي تقع في النزاع قديمة قدم الحرب نفسها. وقد تميزت النزاعات في العقود الأخيرة بتعمد تسميم مصادر المياه، واستخراج الموارد الطبيعية لتمويل النزاعات، واستخدام وسائل وأساليب معينة للقتال، مثل تكتيكات الأرض المحروقة، تترتب عليها عواقب وخيمة على البيئة.

واليوم، يؤدي التقدم المحرز في مجال جمع البيانات في النزاعات المعاصرة إلى تعميق المعرفة حول الكيفية التي تؤدي بها الحرب إلى تدمير البيئة. فقد أضحى المجتمع الدولي الآن أكثر إدراكا لكيفية تلوث المياه أو الأرض أو الهواء من جراء استهداف المناطق الحضرية، ولا سيما الأشغال والمنشآت التي تحتوي على قوى خطرة، والهجمات العشوائية التي تستهدفها والأضرار العرضية التي تلحق بها. ونحن أيضًا أكثر دراية بالتأثيرات غير المباشرة التي تلحق بالبيئة: فقد تساهم عواقب الحرب، مثل النزوح أو استنفاد الموارد الطبيعية، في تدهور البيئة. ونشرع الآن في طرح أسئلة حول كيفية مساهمة الأنشطة الصناعية والعسكرية وزيادة النقل البري والجوي والبحري والجزيئات من الذخائر والقذائف المرتبطة بالنزاعات المسلحة - التي تنبعث منها كميات هائلة من غازات الدفيئة – مساهمة كبيرة في البصمة الكربونية للبشرية.

ولما كانت جميع عناصر البيئة تتسم بالتشابك، فإن التغييرات التي تطرأ على عنصر واحد منها أو بفعل ذلك العنصر ستؤدي إلى إحداث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على سائر عناصر البيئة. ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك شتى الظواهر التي يتسبب فيها الإنسان، مثل إزالة الغابات والنمو السكاني والتلوث، التي أدت إلى وقوع تغييرات كبيرة في البيئة. وبناء على ذلك، فثمة خطر يتمثل في احتمال اندماج الآثار التي تخلفها الحرب على البيئة في الأزمة التي تواجه الكوكب بطرق لا تعد ولا تحصى، مرئية وغير مرئية.

الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة الطبيعية في النزاع المسلح

لم تكن البيئة الطبيعية حتى عام 1977 مشمولة بحماية محددة بموجب القانون الدولي الإنساني. ومنذ ذلك الحين، أدى الإيقاع المطرد للتطورات التي طرأت على مختلف فروع القانون الدولي إلى توسيع نطاق حماية البيئة الطبيعية قبل النزاع المسلح وأثناءه وبعده. ومع ذلك، قد يرى معظم المتخصصين أنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود.

وتتخذ الدول والمجتمع الدولي تدابير لتعزيز حماية البيئة في النزاعات المسلحة لتلبية هذه الاحتياجات. ففي عام 2022 وبعد عملية استمرت على مدى سنوات، اعتمدت لجنة القانون الدولي مشاريع المبادئ المتعلقة بحماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة.[1] وتنص هذه المبادئ الـ 2 على حماية البيئة في سياق النزاعات المسلحة، وتحدد مسؤوليات الدول والجهات الفاعلة من غير الدول. وتتناول المبادئ القانون المنطبق أثناء النزاع المسلح كما أنها تنطبق قبل النزاع وبعده. وهي تتطرق أيضًا إلى مسألة التزام الدول باتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وإدارية وقضائية لحماية البيئة، وتوصي بتعيين مناطق محمية قبل النزاع، وتعالج مسألة إزالة مخلفات الحرب في البر أو البحر بعد النزاع.

وفي عام 2020، أصدرت اللجنة الدولية النسخة المحدثة من المبادئ التوجيهية بشأن حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة.[2] وتوفر هذه المبادئ التوجيهية مجموعة من القواعد والتوصيات المتعلقة بحماية البيئة الطبيعية في إطار القانون الدولي الإنساني. كما تحتوي المبادئ التوجيهية الصادرة في عام 2020 على شروح يمكن أن ترجع إليها جميع الأطراف المشاركة في نزاع مسلح أو لديها القدرة على التأثير على هذه الأطراف. ومن أجل حماية البيئة الطبيعية، تدعو المبادئ التوجيهية إلى نشر قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، واعتماد تدابير تعزز الوعي بالآثار التي يخلفها النزاع المسلح على البيئة الطبيعية، وتعيين مناطق منزوعة السلاح لحماية المناطق ذات الأهمية أو الهشاشة البيئية الخاصة، وتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة الرامية إلى تحسين السلوك.

دعوة لتقديم مقالات

تدعو *المجلة الدولية للصليب الأحمر* إلى تقديم مقترحات بشأن الإطار المعياري الدولي لحماية البيئة في النزاعات المسلحة تجهيزًا للطبعة القادمة من المجلة المقرر نشرها في عام

[1] لجنة القانون الدولي، "مشاريع المبادئ المتعلقة بحماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة"، 2022، متاحة من خلال الرابط التالي:
[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "المبادئ التوجيهية بشأن حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة"، 2020. متاحة من خلال الرابط التالي: . نُشرت النسخة الأصلية من هذه المبادئ في عام 1994.

2023. وتسعى هذه الطبعة إلى توفير منتدى لتقديم مساهمات بشأن الفهم المعاصر للتحديات التي تواجه حماية البيئة في النزاعات المسلحة. ونظرًا لاتساع نطاق المؤلفات العلمية الموجودة حول هذا الموضوع، فإننا نقدر بشكل خاص تلقي مقترحات ذات منظور مستقبلي تقدم توصيات لتحسين المشكلات القانونية والإنسانية الراهنة، بالإضافة إلى مقالات تقدم حججًا مبتكرة وخلاقة قد يكون لها تأثير على المناقشات القانونية والسياساتية في المستقبل.

وفيما يلي قائمة غير شاملة بالأسئلة والمواضيع تهدف إلى تحفيز التفكير وتشجيع المقالات المقدمة حول موضوع الطبعة:

- كيف يوفر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي بشكل عام، بأشكالهما الحالية، الحماية للبيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة وينظمان استخدام وسائل وأساليب القتال المعاصرة
- سير الأعمال العدائية وحماية البيئة
  - ما إذا كانت بعض أجزاء البيئة الطبيعية تفقد طابعها المدني وتتحول إلى أهداف عسكرية، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الظروف
  - الآثار المترتبة على القواعد التي تحظر تدمير أي جزء من البيئة الطبيعية إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة عسكرية قهرية (بما في ذلك حظر التدمير العشوائي)
  - تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية على البيئة الطبيعية (أي الهجمات المحظورة التي تستهدف البيئة أو تؤثر سلبًا عليها في سياق مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط)
  - استخدام وسائل القتال وتأثيراتها على البيئة الطبيعية (الأسلحة المتفجرة، والأسلحة الحارقة، والأسلحة الكيميائية، والأسلحة البيولوجية، والأسلحة النووية، وما إلى ذلك)
  - الأعمال الانتقامية الموجهة إلى البيئة الطبيعية
  - أجزاء البيئة الطبيعية باعتبارها من الأعيان المشمولة بحماية خاصة
- حماية البيئة الطبيعية وقانون الاحتلال
- الجماعات المسلحة من غير الدول وحماية البيئة في النزاع المسلح
- المناطق المحمية و/أو المناطق المنزوعة السلاح ذات الأهمية أو الهشاشة البيئة الخاصة في النزاع المسلح
- تنفيذ القوانين التي توفر الحماية للبيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة على الصعيد الوطني
- البيئة والنزاع المسلح ومجالات القانون الدولي المتداخلة
  - العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقانون البيئي و/أو القانون الجنائي في حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة
  - مقاضاة مرتكبي الجرائم المتعلقة بالبيئة بموجب القانون الجنائي الدولي، بما في ذلك جريمة الإبادة البيئية بموجب القانون الوطني و/أو القانون الدولي
  - الجرائم البيئية (العابرة للحدود) في النزاعات المسلحة

- الفهم المتمحور حول الإنسان مقابل الفهم المتمحور حول البيئة/القيمة الجوهرية لحماية البيئة في النزاع المسلح
- المسؤوليات البيئية لعمليات حفظ السلام
- الحماية القانونية للبيئة في البحر و/أو الفضاء الخارجي في النزاع المسلح
- قانون وسياسة المناخ وآثارهما على القانون الدولي الإنساني والعلاقة معه في الحالات المتضررة من النزاع
- التقدم المحرز في جمع البيانات المتعلقة بالأضرار البيئية في النزاع المسلح وتحديد الآثار المترتبة على تطبيق القانون الدولي الإنساني والمساءلة
- الفرص والتحديات المتعلقة بالهيكل العالمي المتعدد الأطراف و "الصلة بين الطبيعة والأمن"
- الخطوات التالية: مستقبل الإطار المعياري الذي يوفر الحماية للبيئة في سياق النزاع المسلح، في ضوء توافر مشاريع المبادئ الصادرة عن لجنة القانون الدولي والمبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدولية
- التحديات أو أوجه الحماية المتعلقة بالبيئة في النزاع المسلح التي لم يتطرق إليها بعد الإطار المعياري الدولي

كيفية تقديم المقترحات

ندعو أي شخص مهتم لتقديم ملخص لا يتجاوز 500 كلمة بحلول يوم الاثنين الموافق 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بالإضافة إلى سيرة ذاتية أو سيرة شخصية بحد أقصى 300 كلمة. ويرجى ملاحظة أن الطول المستهدف للمقال التقليدي المكتمل ينبغي أن يتراوح بين 8000 و10000 كلمة، رغم أننا نتقبل الأشكال الأخرى من المقترحات (مذكرات الرأي وما إلى ذلك). وسنعطي الأولوية في عملية الاختيار للمقترحات المبتكرة التي لها قدرة واضحة على المساهمة في المناقشات القانونية والسياساتية وتعزيزها في هذا المجال في السنوات المقبلة.

ونرجو أن يتضمن الملخص ما يلي:

1. العنوان
2. أهم الأفكار التي تعتزم طرحها
3. توضيح يبين كيف سيؤدي موضوعك إلى تقديم إضافة مقترحة إلى المؤلفات العلمية الحالية ومدى ملاءمته للتوجه التحريري للمجلة (للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الرابط الخاص بـالمبادئ التوجيهية للمؤلفين).

يرجى إرسال هذه المواد في وثيقة Word واحدة إلى العنوان التالي: review@icrc.org. ووفقًا لالتزامنا المستمر بتوفير مساحة لمجموعة متنوعة من الأصوات في هذا المجال، فإننا نشجع المقترحات المقدمة من المؤلفين ذوي الخبرات الراسخة والناشئة حدٍ سواء.

ستتلقى إخطارًا بحالة مقترحك بحلول يوم الجمعة الموافق 16 كانون الأول/ديسمبر 2022. إذا تلقيت دعوة لإرسال مقال كامل، فسيتعين عليك تقديم نسخة أولية من المقال الكامل في موعد أقصاه يوم الجمعة الموافق 3 آذار/مارس 2023.

ستتولى لجنة تحكيم مراجعة المقترحات المقدمة في هذه الطبعة وسيعلن تشكيل هذه اللجنة بحلول يوم الاثنين الموافق 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.